



قرار

اللجنة العليا للانتخابات

رقم (ع) لسنة ٢٠١٥ م

بقواعد وإجراءات توقيع الكشف الطبي على طالبي الترشح من ذوي الإعاقة

لعضوية مجلس النواب ٢٠١٥

اللجنة العليا للانتخابات :

- بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ م
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
- وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن مجلس النواب
- وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٣١) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات
- وعلى كتاب وزير الصحة المؤرخ ٢٣/٨/٢٠١٤ بشأن تشكيل لجنة طبية لتوقيع الكشف الطبي على المرشحين لبعض المناصب
- وعلى كتاب الأمين العام للمجلس القومي لشئون الإعاقة المؤرخ ٨ / ٩ / ٢٠١٤ بالرأي.
- وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات بجلستها المعقودة بتاريخ ١٢/١/٢٠١٥

(تمهيد)

عرفت المادة الثانية من قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ المواطن ذو الإعاقة :

" بأنه من يعاني من إعاقة لا تمنعه من القيام مباشرة حقوقه المدنية والسياسية على نحو ما يحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات ، بعد أخذ رأى المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة "

قررت

((المادة الأولى))

تتولى الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة توقيع الكشف الطبي ، البدني والذهني، على طالب الترشح لعضوية مجلس النواب .

((المادة الثانية))

يقدم طلب توقيع الكشف الطبي إلى الإدارة المذكورة بمعرفة طالب الترشح مباشرة.

« المادة الثالثة »

تعد الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة تقريراً بنتيجة الكشف الطبي، البدني والذهني، على طالب الترشح ، يتضمن بيان ما إذا كان طالب الترشح يعاني من إعاقة وماهيتها، وما إذا كانت تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية.

ويجب أن يشتمل التقرير الطبي على بيانات طالب الترشح كاملة، مع أخذ بصمة إبهام يده اليميني، ووضع صورة شخصية حديثة له، ويعتمد التقرير والصورة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة، ويسلم التقرير الطبي إلى طالب الترشح، وترسل صورة منه إلى اللجنة العليا للانتخابات.

« المادة الرابعة »

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ النشر ، كما ينشر ملخص واف له في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

صدر في ١٤ / ١ / ٢٠١٥

أحمد

رئيس

اللجنة العليا للانتخابات

رئيس محكمة استئناف القاهرة

القاضي / أحمد عبد

« أيمن عباس »

عضو مجلس القضاء الأعلى